21 January 2019
Arabic

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الثامنة والخمسون
فيينا، ١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية
وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
فيما يتعلق بقانون الفضاء
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة
٢	أولاً- مقدمة.....
٢	ثانياً- الردود الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.....
٢	المعهد الإيبيري-الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري.....
٤	رابطة القانون الدولي.....
٧	مؤسسة العالم الآمن.....

* A/AC.105/C.2/L.308.

الرجاء إعادة استعمال الورق

060219 060219 V.19-00365 (A)

أولاً - مقدمة

١ - أعدت الأمانة هذه الوثيقة على أساس المعلومات الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

المعهد الإيبيري-الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩]

المعهد الإيبيري-الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري، الكائن في مدريد، حاصل على صفة مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام ٢٠١٣. ويتولى رئاسته سانتياغو ريبول كارولا. ويشغل منصب الأمين العام للمعهد بابلو نافاسكويس داسال، وتُمثّل المعهد في تعاملاته مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مورين وليامز، وهي عضوة في مجلس إدارة المعهد.

الأنشطة ذات الصلة بالفضاء التي شارك فيها المعهد الإيبيري-الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري في عام ٢٠١٨

١ - حضور الاجتماعات والأحداث الدولية

الدورة السابعة والخمسون للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
مكان الانعقاد: فيينا

مثّل المعهد: سانتياغو ريبول (رئيس المعهد)، ومورين وليامز (عضوة في مجلس إدارة المعهد)

الموعد: ٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨

٢ - أنشطة التدريب ذات الصلة بقانون الملاحة الجوية والفضاء: التنظيم والمشاركة

الأحداث التثقيفية

نظّم المعهد جلسة مائدة مستديرة بشأن سياسة إسبانيا في مجال الفضاء، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس+٥٠)، عُقدت في المكان المخصّص لتنظيم الأحداث في كازينو مدريد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨.

واستمع المشاركون في الحدث إلى كلمات ألقاها كلٌّ من خوان مانويل دي فارامينيان غيلبرت، أستاذ القانون الدولي العام في جامعة الأندلس الدولية؛ و كارلوس تاماريت دي كاسترو،

مدير اللجنة التوجيهية للمعهد الوطني للتكنولوجيا الفضائية الجوية؛ ولورا فرنانديز آباد، مستشارة قانونية للبعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في فيينا؛ وإلفيرا برادو أليغري، مستشارة لدى وحدة الدعم التابعة للممثل السامي للرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي، والتي قدّمت عرضاً إيضاحياً حول أطروحتها لنيل درجة الدكتوراة في موضوع الاتحاد الأوروبي والتحديات التي يثيرها القانون الدولي للفضاء.

وفي الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الإيبيري-الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري (بوينس آيرس، ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، قدّم إيسيدورو فاكويللا وماركوس ماراني (من شركة إنفاب "INVAP" الأرجنتينية) عرضاً إيضاحياً، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فيما يتعلق بقانون الفضاء تناول موضوع استغلال المنافع الاقتصادية من تكنولوجيا الفضاء في مجال الملاحة القائمة على متطلبات الأداء.

٣- المنشورات

- إلفيرا برادو أليغري "Los Estados de la Unión Europea frente a los grandes retos" del Derecho Internacional del Espacio، أطروحة دكتوراة، مدريد، ٢٠١٨.
- *XLIV Jornadas del Instituto, Celebradas en Santiago de Chile en Septiembre de 2017* (مدريد، ٢٠١٨). ويشمل هذا النص عدداً من الأوراق البحثية التي تتناول مسائل ذات صلة بالفضاء.

وكلا المنشورين متاح من المكتبة الرقمية على الموقع الشبكي للمعهد (دخول مقيد).

٤- إعادة تنظيم مركز البحوث التابع للمعهد

بغية تعزيز المركز والبحوث التي يضطلع بها، عدّل الهيكل التنظيمي للمركز بهدف إنشاء قسم جديد مخصّص تحديداً لقانون الفضاء.

مديرة المركز: ماريا ديل أنجيل إغليسياس فاسكيز

قسم قانون الملاحة الجوية: ماريا ديل أنجيل إغليسياس فاسكيز

قسم قانون الفضاء: إلفيرا برادو أليغري

قسم البنى التحتية والبيئة: إيفا نيتو غاريدو

٥- الموقع الشبكي

تجري حالياً إعادة تصميم الموقع الشبكي للمعهد، وسوف يشتمل على جزء منفصل مخصّص لشؤون الفضاء.

رابطة القانون الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩]

١- مقدمة

تأسست رابطة القانون الدولي (الرابطة "ILA") في بروكسل في عام ١٨٧٣. وتعمل الرابطة بنشاط منذ إنشائها على دراسة القانون الدولي، بشقيه العام والخاص، وتوضيحه وتطويره، وفقاً لنظامها الأساسي وأهدافها المنشودة. ويقع مقر الرابطة في لندن، ويرأس مجلسها التنفيذي اللورد مانس، وهو قاضٍ في المحكمة العليا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويشغل حالياً الأستاذ كريستوفر وارد (أستراليا) منصب الرئيس العالمي للرابطة. في حين يشغل الأستاذ مارسيل بروس، من هولندا، منصب مدير الدراسات.

وأنشئت لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة في نيويورك في عام ١٩٥٨، وما فتئت تعمل وتعدّد اجتماعاتها من دون انقطاع حتى الآن. ويتألف مكتب اللجنة حالياً من عضوين، هما: الأستاذة مورين وليامز (المقر) رئيسة للمكتب، والأستاذ ستيفان هوب (ألمانيا) مقرراً عاماً. وتشرّف اللجنة بحصولها منذ عام ١٩٩٠ على صفة مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين، وتقدم لها تقارير سنوية.

وفي آخر نشاط اضطلعت به لجنة قانون الفضاء، وهو نشاط كرّسنا له جهودنا بصفة خاصة إلى جانب أعضاء اللجنة، انصب التركيز على اختصاصات اللجنة بصيغتها الراهنة، أي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، التي من المزمع فيها تقديم تقرير اللجنة النهائي إلى مؤتمر الرابطة في كيوتو في عام ٢٠٢٠. وعقدت الرابطة آخر مؤتمرها العالمية في سيدني في آب/أغسطس ٢٠١٨، وفي جلسة العمل المعقودة في إطار هذا المؤتمر، عرضت لجنة قانون الفضاء وناقشت عدداً من المواضيع الرئيسية المشمولة بالولاية المستمرة المسندة إليها، وكذلك عدّة مسائل محدّدة تناولتها اللجنة بمزيد من التفصيل أثناء فترة الولاية الحالية (الجزء الأول من تقرير سيدني الذي أعدّه الرئيس)، كما قدّمت قراءة أولى لمشروع المبادئ التوجيهية النموذجية التي تتناول الأنشطة دون المدارية (الجزء الثاني من تقرير سيدني، الذي أعدّه المقر العام). ولأنّ هذه الاجتماعات عُقدت منذ أقل من عام، اعتُبر من المناسب تسليط الضوء عليها في الأوقات التي تُتناول فيها مسائل جديدة، خلافاً في بعض الأحيان، في الاجتماع المقبل للجنة الفرعية القانونية المزمع عقده في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وسوف تكون هذه هي المرحلة الأخيرة من الولاية المسندة إلى لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، حيث تنتهي هذه الولاية عشية انعقاد مؤتمر كيوتو الذي تقدم فيه اللجنة تقريرها الختامي.

٢- الاختصاصات الحالية للجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي: ٢٠١٤-٢٠٢٠

تنص الولاية المسندة إلى لجنة قانون الفضاء للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (والتي مدّدها مجلس رابطة القانون الدولي لاحقاً لفترة أربع سنوات أخرى، تنتهي في عام ٢٠٢٠) على ما يلي:

لدى اللجنة علاقة راسخة ومستمرة مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بقانون الفضاء، وبالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به اللجنة حالياً مع هذه الهيئات، تشمل المواضيع المدرجة في الولاية الجديدة (٢٠١٢-٢٠١٦) ما يلي:

- (أ) تسوية المنازعات والقواعد الاختيارية الصادرة سنة ٢٠١١ عن المحكمة الدائمة للتحكيم بشأن التحكيم في المنازعات ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي؛
- (ب) الجوانب القانونية في التحقيقات دون المدارية؛
- (ج) البيانات الساتلية في التقاضي الدولي؛
- (د) التطورات الجديدة بشأن الحطام الفضائي.

وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت اللجنة بمهمة تعهد موجز المراقبة العامة لآخر التطورات أثناء مدة الولاية الممتدة أربع سنوات.

وقد قُدم التقرير الأول للجنة قانون الفضاء في إطار هذه الولاية الجديدة، في عام ٢٠١٤، إلى مؤتمر رابطة القانون الدولي السادس والسبعين الذي عُقد في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. وأعقبه التقرير الثاني في عام ٢٠١٦ (مؤتمر جوهانسبرغ)، والتقرير الثالث والأحدث في عام ٢٠١٨ (مؤتمر سيديني)، ومن المقرر أن يُقدّم التقرير الرابع والأخير في آب/أغسطس ٢٠٢٠ (مؤتمر كيوتو).

واستناداً إلى هذه الركائز، تُرجمت الأقوال إلى أفعال، ووفقاً لما ورد في نص الولاية الجديدة للجنة قانون الفضاء الوارد أعلاه، أُضيفت مسائل محدّدة جديدة، بما في ذلك أمن الفضاء والأمن السبييري والتحديات القائمة في كلا المجالين، والتي كانت قد بدأت في ذلك الوقت في التنامي على نحو سريع.

٣- تقرير سيديني (التقرير الثالث)

مراجعة للأسباب المذكورة أعلاه، وبالنظر إلى أن لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي على مشارف تقديم تقريرها الختامي في مؤتمر كيوتو المزمع عقده في آب/أغسطس ٢٠٢٠، خُصّص تقرير الرابطة هذا لعام ٢٠١٩ المقدم إلى اللجنة الفرعية القانونية لإطلاعها على آخر المستجدات في عمل لجنة قانون الفضاء في المراحل النهائية من ولايتها الحالية، وهو العمل الذي اضطلعت به لجنة قانون الفضاء في إطار مؤتمر الرابطة الثامن والسبعين في سيديني في آب/أغسطس ٢٠١٨. وهذه الوثائق كلها متاحة في الموقع الشبكي لرابطة القانون الدولي، وسوف تُنشر قريباً في شكل كتاب.

وهناك وثيقتان تُعتبران الركيزتين التي استند إليهما مؤتمر سيديني، وهما: (أ) التقرير الثالث الذي قدّمته لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي إلى الرابطة في آب/أغسطس ٢٠١٨؛ و(ب) مداوات لجنة قانون الفضاء في جلسة عملها المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨

(سيدي)، حيث تناولت لجنة قانون الفضاء التقرير الثالث بالتحليل المتعمق وأضافت إليه تعليقات ومقترحات.^(١)

(أ) التقرير الثالث

كتب رئيس اللجنة كما جرت العادة، الجزء الأول من التقرير الثالث، والذي تضمّن الأولويات المواضيعية ذات الأولوية المتفق عليها في إطار "اليونيسبيس+٥٠"، مع التركيز على بناء القدرات. ويتبع ذلك المواضيع المحورية في الولاية المسندة، وهي تسوية المنازعات، والتطورات الجديدة في التحليلات دون المدارية في ضوء قانون الصناعة الفضائية في المملكة المتحدة لسنة ٢٠١٨، والحطام الفضائي في السياق الدولي اليوم وإمكانات إزالته في إطار القانون الدولي، والبيانات الساتلية وتطبيقاتها الجديدة.

وبالإضافة إلى المواضيع المحورية، أُضيف موضوعان محدّدان إلى الجزء الأول من التقرير الثالث في مرحلة لاحقة، كما يلي:

١- أمن الفضاء، والتشريعات بشأن الجريمة السيبرانية ("القانون السيبراني")، والحاجة إلى تصميم سياسات عالمية بهذا الشأن ضمن إطار الأمم المتحدة، بالنظر إلى شدة الاعتماد على أحدث التكنولوجيات في مجالي الفضاء والفضاء السيبراني على حد سواء. ويشمل هذا الموضوع النقاش الحالي بشأن الجهات الفاعلة من غير الدول، والأفعال الضارة المرتكبة من خلال الفضاء السيبراني، والمسؤولية عن العمليات الخبيثة في الفضاء السيبراني.

٢- الطابع القانوني الذي تتسم به الموارد الطبيعية، الموجودة في الفضاء والمثأية من الفضاء وأنشطة التعدين على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى. وقد تناولت لجنة قانون الفضاء هذا الموضوع المحدد بالتحليل المستفيض حصرياً أثناء جلسة عملها المعقودة في جوهانسبرغ (مؤتمر رابطة القانون الدولي السابع والسبعون في عام ٢٠١٦)، وذلك خصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة في المجال القانوني - وهي قانون الولايات المتحدة لسنة ٢٠١٥ بشأن التنافس التجاري في إطلاق الأجسام الفضائية، ورد فعل مجلس إدارة المعهد الدولي لقانون الفضاء، والتشريعات الأخرى التي أعقبت ذلك.

وكتب المقرر العام، كما جرت العادة، الجزء الثاني من التقرير الثالث، الذي تضمن مشروع مبادئ توجيهية لقانون نموذجي بشأن الأنشطة دون المدارية. وهناك عدد من المسائل الخلافية التي تضمّن التقرير تعريفاً و/أو وصفاً لها، وأضاف المؤلف إليها جميعاً ملاحظات إيضاحية. وكان هذا الإجراء مفيداً للغاية كتمهيد لجلسة العمل في مؤتمر سيدي، وشملت المسائل جملة أمور، ومنها عدم وجود تعاريف ملزمة قانوناً لمصطلحات "المركبة دون المدارية" و"التحليق دون

(١) يُتاح تقرير مؤتمر سيدي على الرابط: www.ila-hq.org بالنقر على "Committees"، ثم على "Space Law"، ثم على "Documents"، وأخيراً على "Conference Report Sydney 2018". ويمكن الاطلاع على تقرير جلسة العمل في القسم نفسه بالنقر على "Documents"، ثم على "Sydney Working Session Report 2018". وكلتا الوثيقتين، بنسختهما الكاملتين، متاحان في الموقع الشبكي للرابطة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويبلغ طول كل منهما ١١ صفحة.

المداري" و"النشاط دون المداري"؛ وانطباق القانون الدولي؛ والتسجيل؛ وإصدار الأذون اللازمة؛ والمسؤولية والتأمين؛ والوضع القانوني للركاب وأفراد الطاقم.

(ب) جلسة عمل سيدني

عُقدت جلسة عمل سيدني في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ برئاسة الأستاذ ناتالينو رونزيي (الفرع الإيطالي)، تبعاً للممارسة التقليدية للرابطة في أن يرأس أشخاص من غير أعضاء اللجنة جلسات عملها. وعرض الأستاذ ستيفان هوب، المقرر العام، التقرير الثالث المقدم من الرئيس. وتناول الأستاذ هوب الجزء الأول (الذي أعده الأستاذ وليامز) والجزء الثاني الذي كان هو مسؤولاً عنه، في إطار قراءة أولى لمشروع المبادئ التوجيهية لقانون نموذجي بشأن الأنشطة دون المدارية. وكانت قراءة مشروع المبادئ التوجيهية واحدة من النقاط الرئيسية في جلسة سيدني، وناقش المشاركون في الجلسة، سواء من أعضاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة أو غيرهم من المتخصصين في هذه المواضيع من البلد المضيف والمنطقة، المواد المدرجة في مشروع المبادئ التوجيهية باستفاضة، وطُرحت بشأنها طائفة واسعة من الحجج القوية.

وتبيّن أنّ القراءة الأولى لمشروع المبادئ التوجيهية كانت محفزة جداً. وسوف تُجرى في عام ٢٠١٩ قراءة ثانية للمبادئ التوجيهية، تتبعها قراءة ثالثة، إذا اقتضت الضرورة، في أوائل عام ٢٠٢٠، في مسعى لتسوية أي خلافات معلقة.

٤- العمل الجاري الذي تقوم به لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي

سوف يُضطلع في عام ٢٠١٩ بتحليل الجزء الأول من تقرير سيدني، مع بذل جهود من أجل استخلاص استنتاجات جوهرية بشأن كلٍّ من المسائل الرئيسية والمحددة. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير، يجري العمل على استئناف القراءة الثانية لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن الأنشطة دون المدارية، ومن المتوقع إجراء نقاش مكثف بشأن عدد من المسائل الخلافية المعلقة ذات الصلة (حسبما تبين في جلسة عمل سيدني). وسوف يُفتح الباب أمام إجراء المزيد من المناقشات في أوائل عام ٢٠٢٠، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، بغية مواصلة تنقيح التقرير الختامي للجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة (بجزئيه الأول والثاني) لكي يُقدم إلى مؤتمر كيوتو.

مؤسسة العالم الآمن

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨]

١- مؤسسة العالم الآمن

أُنشئت مؤسسة العالم الآمن (المؤسسة "SWF") في عام ٢٠٠٢، وهي مؤسسة خاصة تعمل بموجب قانون ولاية كولورادو. ويقع مقر المؤسسة في برومفيلد، كولورادو، ولها مكتب في واشنطن العاصمة. وتتمثل المهمة التي تضطلع بها مؤسسة العالم الآمن في العمل مع الحكومات وقطاع الصناعة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على وضع وتعزيز أفكار وإجراءات عمل

تهدف إلى أن يكون استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية استخداماً آمناً ومستداماً، بما يعود بالنفع على الأرض وجميع شعوبها. وتدعم هذه المهمة رؤية مؤسسة العالم الآمن المتمثلة في أن يُسهَم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية استخداماً آمناً ومستداماً في الاستقرار العالمي، وأن يعود بالفائدة على كوكب الأرض.

وتتمتع مؤسسة العالم الآمن بصفة مراقب دائم في دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين. وتحظى المؤسسة بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاجتماعي والاقتصادي منذ عام ٢٠١٠.

ويتولّى بيتر مارتينيز (جنوب أفريقيا) منصب المدير التنفيذي لمؤسسة العالم الآمن. وكان مايكل سيمبسون (الولايات المتحدة الأمريكية/أيرلندا) يتولّى منصب المدير الفخري للمؤسسة حتى نهاية عام ٢٠١٨. وتتولّى ليزا كروي (الولايات المتحدة) منصب مديرة العمليات. وتتولّى فيكتوريا سامسون (الولايات المتحدة) منصب مديرة مكتب واشنطن. ويشغل برايان وييدن (الولايات المتحدة) منصب مدير تخطيط البرامج. ويشغل كريس جونسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية/الولايات المتحدة) منصب مستشار قانون الفضاء. ويشغل إيان كريستينسن (الولايات المتحدة) منصب مدير برامج القطاع الخاص. وتتولّى كريستال ويلسون (الولايات المتحدة) منصب مديرة برامج التطبيقات الفضائية. وتتولّى تيفاني شاو (الولايات المتحدة) منصب مديرة الشراكات الاستراتيجية. وتشغل نيكول نير (الولايات المتحدة) منصب مديرة العمليات والاتصالات. ويعمل جوشوا وولني (الولايات المتحدة) في المؤسسة بصفته مدير مشروع.

وتتألف اللجنة الاستشارية لمؤسسة العالم الآمن حالياً من أنجي باكلي (الولايات المتحدة)، وريتشارد دالبيلو (الولايات المتحدة)، وتانيا ماسون-زوان (هولندا)، ومازلان عثمان (ماليزيا)، وزافير باسكو (فرنسا)، وراجيسواري راجاغوبالان (الهند)، واللواء جاي سانتي (متقاعد) (الولايات المتحدة)، ووليام باركر (الولايات المتحدة).

ويتألف مجلس إدارة مؤسسة العالم الآمن من الأعضاء التالية أسماؤهم: سيندا كولينز أرسينولت (الولايات المتحدة)، رئيسة مجلس الإدارة ورئيسة المؤسسة؛ ومارسيل أرسينولت (كندا)، وراشيل بيتس (الولايات المتحدة)، وأندرو ألدرين (الولايات المتحدة).

٢- الأنشطة المضطلع بها في مجال قانون الفضاء في الأمم المتحدة

مؤسسة العالم الآمن هي إحدى الجهات الراعية للمؤتمر المعني بأمن الفضاء الذي يعقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (المعهد) في ربيع كل عام. وتعمل المؤسسة جنباً إلى جنب مع المعهد على تشكيل جدول أعمال المؤتمر، وتدعم المعهد في اختيار المتكلمين، وتساعد في تقديم الدعم بخصوص سفر المشاركين فيه. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يشارك موظفون من المؤسسة في المؤتمر بصفة أعضاء في حلقات المناظرة أو ميسري اجتماعات أثناء المؤتمر. وهذا الحدث واحد من الأحداث الهامة القليلة ضمن منظومة الأمم المتحدة، التي تركز حصرياً على الأمن والاستقرار في الفضاء، وتتيح فرصة لإيجاد ترابط بين جهود اللجنتين الأولى والرابعة التابعتين للجمعية العامة

للأمم المتحدة. وقد نظر مؤتمر عام ٢٠١٨ في الإطار الحالي لحوكمة شؤون الفضاء بهدف تحديد الجوانب التي لا تزال مهمة جداً للنظام الناشئ في الفضاء الخارجي، وكذلك العناصر التي ينبغي تحديثها.

وقد حضر كريس جونسون، مستشار قانون الفضاء في مؤسسة العالم الآمن، بصفتها خبيراً مدعواً في الاجتماع التحضيري لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والذي عُقد في بيجين في الفترة ١-٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، حيث ناقش مسألة وجود قانون دولي منطبق حالياً على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومدى كفاية ذلك القانون إن وجد، بما في ذلك العناصر التي يمكن إدراجها في صك ملزم قانوناً يهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما يشمل التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الفضاء الخارجي.

وشارك بيتر مارتينيز وكريس جونسون بصفتهم عضوين في فريق المناظرة في حلقة عمل الأمم المتحدة الأولى بشأن قانون الفضاء والسياسة الفضائية، التي عُقدت في موسكو في الفترة ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لمناقشة المسائل السياسية والقانونية في مجال الفضاء. وناقش السيد مارتينيز حصيلة النتائج التي خلص إليها الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي، في حين ناقش السيد جونسون المسائل الناشئة في مجال قانون الفضاء، ومنها مثلاً التزامات إبلاء الاعتبار الواجب بشأن الأنشطة الفضائية الناشئة وغير التقليدية.

وشارك السيدان مارتينيز وسيمبسون في المنتدى الرفيع المستوى المعقود في بون، ألمانيا، في عام ٢٠١٨. وقدم السيد مارتينيز مداخلة في فريق المناظرة بعنوان "الثمار الأولى لعمل لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل التوصل إلى مبادئ توجيهية متوافق عليها بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد"، في حين قدم السيد سيمبسون عرضاً إيضاحياً بعنوان "صقل خطة الفضاء ٢٠٣٠: المنظمات غير الحكومية كمصادر ونقاد"، حيث قدم هذا العرضان الإيضاحيان كلاهما في حلقة المناظرة الرابعة الرفيعة المستوى المعنية بدبلوماسية الفضاء، والتي حملت العنوان الفرعي "بناء الشراكات وتوطيد التعاون الدولي والحوكمة في مجال الأنشطة الفضائية".

٣- بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

فيما يتعلق بمجال بناء القدرات، تعمل مؤسسة العالم الآمن كراعية ومشاركة نشطة على حد سواء في سياقات أكاديمية وتعليمية مختلفة.

ومؤسسة العالم الآمن عضوة في فريق لاهاي الدولي العامل المعني بحوكمة الموارد الفضائية، منذ عام ٢٠١٦، وأقامت شراكات مع أكثر من ٣٠ من المنظمات الأكاديمية والحكومية ومنظمات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم بهدف وضع اللبنة القانونية والسياساتية التي يمكن أن تشكل أساساً لإطار دولي يرسى نظاماً تمكينياً لحوكمة الأنشطة المتعلقة بالموارد الفضائية. ويتوقع الفريق العامل أن يختتم أعماله في عام ٢٠١٩.

والسادة مارتينيز وسيمبسون وجونسون أعضاء نشطون في المعهد الدولي لقانون الفضاء، وقد شارك السيدان سيمبسون وجونسون في تأليف القضية موضوع مسابقة مانفرد لأكس للمحاكمات الصورية في مجال قانون الفضاء في عام ٢٠١٧ "قضية بشأن المرافق على سطح القمر والانسحاب من معاهدة الفضاء الخارجي (بيروفتسك ضد تيتان)"، وهي قضية افتراضية تعرض مسائل تتعلق بالتداخل بين الدول في استخدام الموارد الموجودة على سطح القمر، والانسحاب من معاهدة الفضاء الخارجي، وتسوية النزاع بمقتضى مبدأ العدالة والحسن أمام محكمة العدل الدولية.

وشغل كريس جونسون منصب رئيس قسم السياسات والاقتصاد والقانون في برنامج الدراسات الفضائية لسنة ٢٠١٨ التابع للجامعة الدولية للفضاء، والذي عُقد في دلفت، هولندا، في صيف عام ٢٠١٨، بينما شارك في البرنامج المدير الفخري مايكل سيمبسون، ومدير برامج القطاع الخاص إيان كريستنسن، وعضوة اللجنة الاستشارية بالمؤسسة تانيا ماسون-زوان، بصفة محاضرين زائرين. وفي عام ٢٠١٩، ستطوع تانيا ماسون-زوان بمهام رئيسة قسم السياسات والاقتصاد والقانون في برنامج دراسات الفضاء التابع للجامعة الدولية للفضاء المزمع عقده في ستراسبورغ، فرنسا.

كما أن المؤسسة هي أيضاً من رعاة برنامج الدراسات الفضائية المتعلقة بالنصف الجنوبي من الكرة الأرضية التابع للجامعة الفضائية الدولية، والذي يُعقد سنوياً في منطقة بحيرات ماوسون، أديلايد، أستراليا، في جامعة جنوب أستراليا، وسوف يشغل السيد جونسون منصب رئيس فريق المشروع الذي سوف يُطّلع به في إطار البرنامج في عام ٢٠١٩ بشأن خطة "الفضاء ٢٠٣٠" وبلدان الجنوب، في حين سوف يعرض السيد سيمبسون مشروع الفريق على المشاركين في البرنامج.

والسيد جونسون هو أيضاً أحد المسؤولين عن صياغة القواعد لدليل القانون الدولي المنطبق على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية، وهو أيضاً أستاذ مساعد للقانون في مركز الشؤون القانونية بجامعة جورجتاون، ويشترك في تدريس الحلقة الدراسية المعنية بقانون الفضاء والتي كان يتولى التدريس فيها سابقاً الأستاذ بول ب. لارسن. ويعمل السيد ويدن كخبير تقني في دليل ووميرا بشأن القانون الدولي للعمليات الفضائية العسكرية. ويحاضر السيد كريستنسن بانتظام عن السياسات والقانون في دورة أساسيات موارد الفضاء، وهي دورة على مستوى الماجستير تقدمها جامعة كولورادو للمناجم.

وتساعد المؤسسة أيضاً الطلاب والمهنيين الشباب من جميع أنحاء العالم في حضور وتقديم ورقاتهم البحثية في المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، بما في ذلك الحلقات الدراسية السنوية التي يعقدها المعهد الدولي لقانون الفضاء. وفي عام ٢٠١٧، تكفلت المؤسسة بنفقات سفر ٦ من المهنيين الشباب من أستراليا وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) ولكسمبرغ وماليزيا والهند واليونان لحضور المؤتمر الدولي الثامن والستين للملاحة الفضائية في أديلايد، أستراليا، من أجل تقديم ورقات بحث تركز على استدامة الفضاء والمواضيع ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٨، تكفلت المؤسسة أيضاً بنفقات سفر ١١ طالباً ومهنيّاً شاباً من إيطاليا وباكستان وشيلي والصين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) والهند وهولندا والولايات المتحدة واليونان لحضور المؤتمر الدولي التاسع والستين للملاحة الفضائية في برين، ألمانيا، من أجل تقديم ورقات بحث تركز على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٤ - المنشورات المتعلقة بقانون الفضاء

نشرت مؤسسة العالم الآمن في عام ٢٠١٧ كتيب الجهات الفاعلة الجديدة في الفضاء الذي يهدف إلى إيجاد أوجه تآزر بين ما هو موجود وذي صلة من القوانين الدولية والوطنية ونُهج السياسات الوطنية وأفضل الممارسات التشغيلية، مما من شأنه أن يعود بأكبر قدر من الفائدة على الجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء - سواء كانت جهات فاعلة خاصة جديدة في الفضاء، مثل الشركات الناشئة أو الجامعات أو غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، أو الدول ذات السيادة التي تسعى إلى بدء نشاطها الفضائي أو تطوير قدراتها الفضائية. وقد وُزِعَ حتى هذا التاريخ أكثر من ٣٠٠٠ نسخة ورقية من الكتب في جميع أنحاء العالم، وهو متاح أيضاً على شبكة الإنترنت ويمكن تنزيله مجاناً من الموقع الشبكي لمؤسسة العالم الآمن على الرابط (www.swfound.org/handbook).

كما تنشر المؤسسة وتحديثاً باستمرار صحائف وقائع وكتيبات، بما في ذلك الكتيب المعنون "الاستدامة في الفضاء: دليل عملي"، الذي يتضمن لمحة عامة عن المواضيع المتصلة بالاستدامة في الفضاء، وصحيفة وقائع تتناول المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي تعنى بها اللجنة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نشرت المؤسسة التقرير المعنون "Global Counterspace Capabilities: An Open Source Assessment"، الذي يقدم تحليلاً متاحاً لعموم الجمهور يتناول أنشطة البحث والتطوير والاختبار وحالات الاستخدام المتعلقة بالقدرات العسكرية والأسلحة في الفضاء، ويمكن الاسترشاد بهذا التقرير في المناقشات بشأن قانون الفضاء واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (متاح على الرابط: <https://swfound.org/counterspace/>).

٥ - للاطلاع على مزيد من المعلومات

الموقع الشبكي: www.swfound.org

تويتر: <https://twitter.com/SWFoundation>